حنـــه شاهـين

الاقتصاد الاسـرائيـلي بعـد سَنة من حكم الليـكود

وضعت حكومة ليكود ، بعد تسلمها الحكم بفترة قصيرة ، اسسا اقتصاديـــة جديدة في اسرائيل ، تختلف كثيرا عن السياسات الاقتصادية السابقة التي اتبعتها حكومـــات المعراخ · وقد عرفت هذه الاسس باسم « السياسة الاقتصادية الليبرالية » ، التي اعلنتها الحكومة الاسرائيلية في اواخر تشرين الاول (اكتوبر) من السنة الماضية ، محدثـــة ما هو اشبه بانقلاب اقتصادي داخل اسرائيل ، يمثل اساسا في الغاء الرقابة على العملة الصعبة ، وتعويم الليرة ، واجراء تخفيض كبير في قيمتها من خلال توحيد قيمة صرفها ، ثم رفع ضريبة القيمة الاضافية (بعد الغاء ضريبة الشراء) ، وخفض الاعانات الحكومية للمواد الاستهلاكية الاساسية ، كذلك الغيت الحوافز على الصادرات الصناعية والزراعية والسياحية ، وسمح بالاستيراد الحر ، مع التأكيد ـ على لسان وزير المالية الاسرائيلي سمحا ارليخ ، ومساعديه ، ـ بأن الاهداف الرئيسية لهذه السياسة الجديدة هي حـــل مشكلات اسرائيل الاقتصادية ، بواسطة جذب الرساميل اليهودية والاجنبية ، ثم تحقيـق الاستقلال الاقتصادي ، وتحويل اسرائيل الى مركز مالي عالمي في المنطقة ، علـــى غرار سويسرا في الغرب · وقد لخص ارليخ ، في حينه ، هذه الاهداف بقوله : مزيـــد من الاستثمارات ، مزيد من النمو ، مزيد من الصادرات سوية ، مع خفض الواردات وكبح جماح التضخم المالي (١) ·

اعتبرت « السياسة الاقتصادية الجديدة » في حينه تعبيرا عن ايديولوجية يمينيـــة ليبرالية ، تميز ليكود الذي يعتنقها منذ نشأته عن الاحزاب العمالية التي حكمت اسرائيل منذ قيامها · واذا كان ممكنا القول ، بعد سنة من حكم ليكود ، ان ليس من فرق بيـــن يمين ويسار في اسرائيل ، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، والموقف من العرب، فان هذا الامر لا ينطبق ابدا على السياسة الداخلية بشقيها الاقتصادي والاجتمـــاعي ، حيث يبدو الاختلاف بينهما واضحا · فليكود ـ على عكس الجناح العمالي ـ ينتهج سياسة يمينية رأسمالية بحتة ، بدا يبرز تأثيرها الاجتماعي على اكثر من صعيد · وسنحاول في